ثالثاً : خطاب السلطة

من المعروف فى الفكر السياسى سواء كان علماً أو فلسفة أن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم السلطة وكلاهما ينبثق منه وعنه مفهوم الحكومة ؛ إذ على الرغم من أن تطور الفكر السياسى قد حمل معه التمييز بين الدولة والحكومة على أساس أن الأولى هى الأعم والأهم باعتبار أن الدولة إشارة إلى مجموع المواطنين الذين يقطنون مكاناً معيناً فى ظل نظام سياسى معين ، بينما الثانية تمثل إحدى سلطات ثلاث فى الدولة هى السلطة التنفيذية بينما توجد إلى جوارها سلطة تشريعية وسلطة قضائية .

أقول على الرغم من ذلك ، فإنه لا يزال ينظر إلى الحكومة على أنها هى المهيمنة والموجهة والآمرة . ولعل ذلك الخلط يعود فى الأساس إلى بدايات الفكر الغربى الليبرالى الحديث الذى لم ينجح مؤسسوه فى إقامة الفصل التام بين سلطات الدولة الثلاث وجعلوا السلطة التنفيذية صاحبة اليد العليا فى الدولة ! وهاهو جون لوك أحد مؤسسى الليبرالية الديموقراطية فى العصر الحديث يرى أن " للحكومة سلطة تقرير العقوبة للجرائم على أنواعها بما يتلاءم مع طبيعة الجرم

وتأثيره فى أفراد هذا المجتمع ، أى سلطة سن القوانين . كما يصبح من سلطتها أيضا معاقبة من يتصدى لأفراد هذا المجتمع حتى لو كان غريبا عنه وهو حق تقرير الحرب والسلام " (٢٢) .

وإذا تركنا جون لوك والقرن السابع عشر ، وانتقلنا إلى القرن العشرين مع هارولد لاسكى الذى توفى منذ منتصف هذا القرن لوجدنا أن هذا التوجه لم يتغير كثيرا ؛ فالحكومة عند لاسكى هى " هيئة من الأشخاص يصدرون أوامر باسم الدولة إلى زملائهم من المواطنين ، وإن احتفاظهم بالسلطة يعتمد على قدرتهم على إصدار الأوامر بحكمه " (٢٣) .

ولعل هذا الربط بين الحكومة والدولة هو الأساس فى أنه ينظر إليها دائما بوصفها " السلطة " بألف ولام التعريف . ولا يختلف الأمر فى الفكر السياسى القديم كثيرا عنه فى الفكر الحديث . وفى هذا ما يؤكد أن مفهوم الدولة كما أبدعه قدماء المصريين لا يزال كما هو فى العصر الحديث ، ولم يتغير الأمر كثيرا ، وفيه ما يؤكد من جانب آخر أن النظام السياسى فى مصر القديمة قد بلغ درجة كبيرة من الوعى بمفهوم الدولة والحكومة وارتباطهما معا ! وإن كان المفهوم المصرى القديم قد تميز بقيامه على " الماعت " ؛ فقد شهدت

مصر ولأول مرة فى تاريخ الإنسانية " ملكية مركزيـــة ذات أبعـاد تفوق المحلية " [٢٤] . وساهم مفهوم " الماعت " (ى العدالة والنظـام) فى نجاح هذا النظام السياسى ، حيث كان له فضل جمع سكان وادى النيل من الدلتا إلى الجندل ــ على حد تعبير بان إســمان ــ تحـت سيادة واحدة ، هى السيادة الملكية حيث كان الملك هو مركز الجانبية فى البلاد فكل مبادرة كانت تأتى منه ، وكل سعى ينبثق من نظامـه ، لينتهى بعرفانه. " فالماعت " تقال وتطبق لأن الملك يحبها مما يعنـى أن " الماعت " هى إرادة الملك وهو مؤسسها وتجسيدها [٢٥] .

إن فهمنا لهذه الحقيقة فيما يتعلق بالنظام السياسى فى مصـــر القديمة ، ذلك النظام الذى يتمحور الكل فيه حول الملك رمز العدالـة وراعيها ، سيجعلنا نعى جيداً ذلك الإصرار المشترك بيـــن الملـك والشعب فى مصر القديمة على أن يطبق " الماعت " ويجعلنا نعـــى جيداً ذلك الارتباط الشرطى بين الاستقرار والازدهار فـــى الدولـة المصرية وبين تطبيق " الماعت " بأوامر الملك والـتزام الموظفيـن والمواطنين بالتنفيذ ، ويجعلنا نعى كذلك ذلك الارتباط الشرطى بيـن الانحلال والانهيار للدولة المركزية وضياع هيبتها وبين فقدان الجميع

للماعت وإدراكهم لعدم وجودها . إن خطاب السلطة ممثلة فى الملك، وكذلك خطاب الشعب ممثلاً فى أى فرد من أفراده سيوضحان أمامنا بما لا يدع مجالاً لأى شك أن الجميع فى مصر القديمة كان ينشد "الماعت" وكان يحلم بأن يعيشها واقعاً ملموساً .

وسنقتصر هنا على النظر فى ثلاث نماذج من خطاب السلطة فى مصر القديمة وفضلنا أن تكون من فترات متقاربة زمنياً وخاصة فى عصر الانتقال الأول وبداية مرحلة الاستقرار والعودة إلى وحدة البلاد بعد ذلك . وأهمية هذه الفترة فى اعتقادى تعود إلى أمرين ؛ أولهما أن مفهوم الدولة الموحدة المستقرة القوية كان قد استقر طوال عصر الدولة القديمة ، تلك الفترة التى طالت وعرف المصريون من خلالها معنى " الماعت " وفضل الاستقرار والمركزية السياسية على البلاد حيث عم الخير والرخاء الجميع بفضل النظام السياسى القوى- المستقر ، والنظام الاقتصادى الدقيق الذى وفر لهم الرخاء ، والقوة العسكرية المدربة التى حمت البلاد من أى فرقة أو ضعف . . .الخ . وثانيهما ؛ أن هذه الفترة تعد مثلاً حياً على ما شاب مصر القديمة من نزاعات وصراعات محلية بين قوى متنافسة ، وكان أبرز وجوه

التنافس بين الملوك الطيبيين (ملوك طيبه) ، والملوك الإهناسيين وما دار بينهم من حروب زكت الصراع على السلطة المركزية للبلاد ومن شأن هذه الحروب المحلية أن يعاد فى ظلها التفكير فى كل شىء خاصة فى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة ومدى فاعليتها ، وكذلك التفكير فى المبادئ الأولى لهذه النظم والتشكيك فى مدى فائدتها وفائدة الخضوع لها . . . الخ .

وبالطبع فى ظل هذا النمط الشكى من التفكير وفى ظل هذه الفوضى السياسية والصراعات العسكرية يتوقع أن تنجلى الأفكار وتنزع الأقنعة ويكشف الخطاب عن واقع الحال دون أن يتمسك صاحبه بمثل أعلى عفّى عليه الزمن وضاع من خلاله الأمان .

إذن يتوقع من " خطاب " هذه الفترة أن يكون خطاباً صريحاً مباشراً يتميز بالواقعية السياسية وبالعبارات العملية التى لا تحمل زخرفاً ، ولا تتوقف عند حد الرنين اللفظى ووردية الأحلام . كما يتوقع أن نجد فيه أيضاً كشفاً عن الثابت والمتغير فى الفكر السياسى المصرى ، والثابت هو ما سنجده ماثلاً فى الأمثلة الثلاثة من مبادئ لا يختلف حكام مصر وسلطتها السياسية حولها رغم اختلال

الأوضاع السياسية وضياع الهيبة وفقر الحال . أما المنغير فهو مـــا يطرأ على هذا الخطاب أو ذاك من عوامل مستجدة أثرت فيه بحكـــم تغير الظروف السياسية وبحكم ما يسود بيئة السلطة السياسية فى هذه الآونة من استقرار أو اضطراب وفلاقل .

(أ) تعاليم الملك خيتى الثالث إلى مرى – كا – رع :

إن الخلفية التاريخية لهذه التعاليم تشير إلى أن النص برجـــع إلى ما سمى فى تاريخ مصر القديمه بالعصر الوسيط الأول أو عصر الإقطاع . ذلك العصر الذى احتد فيه الصراع على السلطة المركزية بين البيتين الطيبى والإهناسى . وينتمى الملـــك خيتـــى صـــاحب " التعاليم" إلى الملوك الإهناسيين الذين أســـسوا فـــى إهناســـبه مقـــراً وعاصمة لملكهم. ويذكر أن النزاع بين الطيبيين والإهناسيين قد بـــدأ بصورة مستترة ثم تحول إلى صورة عدائية مكشوفة وتخللته المعارك الحربية بين الطرفين، ويبدو أن النصر قد تحقق فى ختام المرحلـــه الأولى من النزاع للإهناسيين على يد حيتى الثـــالث أو الرابـــع (٢٦) الذى شجعه هذا النصر على أن يخوض حروب عديدة ليظـــهر أرض

مصر من البدو الأموريين . وقد نجح مع جيشه فى إبعادهم وكسر شوكتهم [٢٧] .

وعلى كل حال فإن عهد الإهناسيين يمثل بوجه عام مرحلة وسطى مهمة بين حكم الدولة المصرية القديمة فى منف ، وحكم الدولة الوسطى الطيبية . وقد تميز هذا العهد عموما بازدهار الكتابة الأدبية الواقعية الخالية من الصنعة والافتعال. والمبشرة بالمساواة والعدالة الاجتماعية [٢٨] .

وقد عبرت تعاليم الملك خيتى الثالث إلى ابنه مرى كارع الذى تولى الملك من بعده خير تعبير عن الوجه السياسى لهذا العصر حيث قدم فيها خلاصة تجاربه وآراءه فى مختلف المجالات السياسية ليستفيد منها ابنه فى الحكم . وهى تشير بصورة واضحة إلى مدى التطور الذى لحق بالفكر السياسى المصرى فى هذه المرحلة . إنه تطور نحو مزيد من الحرية والعدالة ، ونحو مزيد من الدعوة إلى المساواة الاجتماعية والاهتمام بشباب الأمة باعتبارهم أساس نهضتها وعدة مستقبلها .

أما آليات الخطاب فى هذه التعاليم فكانت عبارة عن مزيج من الأوامر والنواهى التى يقدمها الملك لابنه ويتخلل هذه الأوامر والنواهى العديد من المبادئ السياسية العامة والمواعظ الأخلاقية التى تكشف عن حكمة الملك وخبرته السياسية والاجتماعية الواسعة .

وربما تكون أداة التحليل المناسبة لهذه التعاليم هى حصر مجموعة الأوامر ومجموعة النواهى تم المقارنة بينهما للكشف عن ما أسميناه من قبل " الثابت " و "المتغير" . فالثابت سيكون هنا بالطبع هو ما يأمر به الملك ابنه وفى نفس الوقت نجده من جانب آخر ينهاه عن نقيضه . ولا شك أن هذا الحصر للأوامر والنواهى فى الخطاب سيقودنا إلى تحليل مضمون ما يأمر به الملك أو ينهى عنه ، ومن ثم سيكشف عن المبادئ السياسية والاجتماعية والأخلاقية التى يريد لابنه أن يتحلى بها.

وإذا ما ركزنا النظر فى المضامين السياسية للخطاب فى هذه التعاليم سنجد أنها تدور حول كيفية تحقيق العدالة فى الدولة حيث يلخص الملك خيتى مهمة الحاكم فى قوله لابنه " أقم العدالة مادمت تعيش على الأرض " (٢٩) .

ولكن المشكلة تبدو حين نتساءل عن كيفية تحقيق هذه العدالة وعن صورة هذه العدالة التى يراد تحقيقها فى الدولة ؟؟

إن العدالة فى الدولة لا تتحقق بداية إلا فى ظل استقرار النظام السياسى فى الدولة أو بعبارة أخرى استقرار الأمر فى يد الملك . ومن هنا تبدأ النصائح بأن يبعد الحاكم كل ما من شأنه أن يثير أى قلاقل أو اضطرابات تعكر صفو الملك ؛ " فإذا ما التوت برجل كان أنصاره كثيرين إذا ما اجتمعوا . وكان محببا فى أعين رجاله . . وهو خطيب مسهب فاطرده وأقض عليه وامح اسمه . . أزل ذكراه وذكرى أنصاره أيضا [٣٠] " وإذا كان هناك " رجل عنيف القلب مصدر قلاقل بين المواطنين . . يثير الفرقة بين الشباب . . يخضع المواطنون لتأثيره فحقر من شأنه فى حضرة رجال البلاط واطرده .. لخضع الجموع وادرأ عنها الإثارات " [٣١] .

إن مفهوم العدالة إذن يرتبط بقوة من يحققه وبقدرته على السيطرة على الجموع وعدم سماحه لأحد أن ينافسه أو ينازعه السيطرة على المواطنين .

أما مظاهر القوة التى على الحاكم أن يتحلى بها فليست مجرد القوة العسكرية أو قوة العصبية للأسرة المالكة . وإنما قد تكمن قوة الحاكم فى قدرته الفائقة على الإقناع ، فقد يكون الكلام أشد قوة من القتال فى تأثيره على الآخرين. وقد أدرك الملك خيتى ذلك ونصح به ابنه فى عبارة بليغة قال له فيها : " كن صانعا ماهرا للكلام لتكون قويا، قدرة الإنسان فى لسانه . الكلمات أقوى من أى قتال . . إن الإنسان الحكيم مدرسة للعظماء . . ولا يقع الشر أبدا فى محيطه . الحقيقة والعدالة تأتيان إليه وقد عجننا طبقا للنصائح التى أعطاها الأجداد " (٣٢) .

ولنلاحظ هذا المزج الفريد بين الحقيقة والعدالة والحكمة والقوة فى عبارات خيتى السابقة ، فهذه هى العناصر التى بها ننحقق السيادة للملك على شعبه ، فلا يكفى أن يكون قد ورث العرش عن آبائه وأجداده بل لابد من أن يرث عنهم أيضا " الحقيقة والعدالة " ، وأن يكون قادرا على الخطابة المقنعة . فقوة المرء الحقيقية فى لسانه لأن " الكلمات أقوى من أى قتال " .

وبالطبع فإن العدالة لا تتحقق بمجرد معرفتها وإدراك ماهيتها النظرية وإقناع الآخرين بأهميتها ، بل نتحقق فى الدولة بما يفعله

الحاكم وبما يصدره من أوامر لموظفيه كى ينفذوا ما يرى فيه تحقيق العدالة بين مواطنيه . وهذا ما يدركه خيتى جيدا ، ولذلك فهو ينتقل بعد ذلك فى خطابه السياسى إلى ابنه إلى مجموعة من الأوامر والنصائح الجزئية التى تتضمن ما يمكن أن نسميه تحقق جسد العدالة فى الدولة .

فالعدالة لا تتحقق إلا إذا راعى الحاكم الهيراركية الطبقية فعليه، أن " يظهر الاحترام للكبار " (٣٣) وأن " يوقر العظماء حتى يطبقوا قوانينه . فالإنسان الثرى فى داره لن يكون منحازا لأنه يمتلك الخيرات وليس له احتياجات . أما الإنسان المعوز فلن يتحدث طبقا للحقيقة . ولن يستطيع أن يكون عادلا ذلك الذى يقول : آه لو كان عندى ! . . عظيم هو العظيم الذى يكون " عظماؤه " عظماء وقدير هو الملك صاحب الحاشية الملكية . ورفيع الشأن هو الإنسان الغنى بعظمائه " (٣٤) .

وفى الوقت الذى يراعى فيه الحاكم حقوق حاشيته وعظماء بلده ويعطيهم حقهم من الاحترام والتقدير على اعتبار أن ذلك يعود عليه هو الآخر بالعظمة ورفعة القدر ويجعلهم ينفذون القوانين

ويطيعون الأوامر ، فإن عليه بنفس القدر أن يحافظ على حقوق غالبية الشعب من الفقراء والكادحين ؛ إذ عليه " أن يهدئ من روع المنتحب ، ولا يقهر الأرملة ، ولا يطرد إنسانا من ممتلكات أبيه . . ويتجنب توقيع عقوبة بالباطل ، ولا يقضى على من هو غير ذى فائدة له . وإذا وقع عقوبة فلتكن بالضرب أو بالسجن . . ومن ثم تستقر أحوال البلاد " (٣٥) .

إن إقامة العدالة على الأرض لا تكون إلا بمراعاة الفوارق الطبقية ، والحفاظ على حقوق عامة الناس وعدم قهرهم أو معاقبتهم ماعدا " المتمرد الذى تتكشف مخططاته ، لأن الله يعرف الإنسان صاحب القلب الخسيس والله يعاقب بالدم للعمل السيئ " (٣٦) .

وقد يفهم البعض خطأ كلام كاتبنا فيما يتعلق باحترام العظماء وتوقيرهم فيظنوا أنه من دعاة التمييز الصارم بين الطبقات أو من دعاة العنصرية البغيضة ، فهو أبعد ما يكون عن ذلك لأنه يدرك أن كل إنسان حسب مؤهلاته وطبقته يقوم بدور مهم فى خدمة الدولة ، وأن الجزاء ينبغى أن يكون حسب الإخلاص الذى يتحلى به فى أفعاله ، ففى الوقت الذى يقول فيه خيتى لابنه " أعط أهمية لعظماتك،

وضع فى المقدمة الشباب المنتمين لحاشيتك وخصص لهم الخيرات ووفر لهم الحقول وكافئهم بهبات من القطعان " [٣٧] ، يضيف قائلا " لا تفضل ابن إنسان ثرى على ابن إنسان فقير . وقرب منك الرجل حسب أفعاله لأن كل مهنة تؤدى من أجل رب القوة " [٣٨] .

. إنه يدعوه إذا إلى تحقيق نوع من العدالة الهندسية فى الدولة؛ ففى الوقت الذى يدعوه إلى توقير العظماء واحترامهم وإعطائهم ما يستحقونه من الهبات ، يدعوه أيضا إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية بين الجميع أمامه باعتبار أن كل المهن تؤدى من أجله ! ولا شك أن هذه الدعوة إلى المساواة تعبر ليس فقط عن إيمانه بأهمية المساواة كمبدأ ضرورى فى الدولة وإنما أيضا عن نظرة ميكافيلية واقعية فى عالم السياسة . وهى نظرة تشير إلى تمتع كاتبنا بقدر كبير من الدهاء السياسى .

والطريف أن الخطاب السياسى هنا يضع المستقبل فى حسبانه ولا يكتفى بالنظر إلى الاستقرار فى الحاضر ، " فإنه لأمر طيب أن يعمل الإنسان من أجل الزمن القادم " [٣٩] ، وعلى ذلك يطالب الملك خيتى ابنه بأن " يجند الفرق الشابة التى ستكون تابعة له " [٤٠] ، وأن

" يشيد العمائر . . . فهى نخلد اسم صاحبها " [٤١] وزمن الحياة فى نظر القضاة الإلهيين ليس إلا كساعة من الزمان ويبقى الإنسان بعد وفاته وبوضع أفعاله بجواره فى الأبدية . وأنه لأحمق ذلك الذى يرتكب ما يأخذه عليه القضاة " والذى وصل إلى هذه المكانة (الأبدية) دون أن يرتكب سيئات سيبقى هنا مثل الإله يسير بحرية شأنه شأن الآخرين أصحاب الزمن الأبدى " [٤٢] .

إن المستقبل فى مفهوم خبتى ليس فقط ما ستجرى به الأيام فى هذه الحياة الدنيا ، بل أيضا مستقبل ما سيحدث فى الحياة الأخرى ، الحياة الأبدية . إن الحرص على تطبيق العدالة والعمل وفقا لها ليس فقط لتحقيق المنافع الدنيوية والمجد السياسى ، بل أيضا لتحقيق الخلود الأبدى والحصول على المرتبة الإلهية فى الحياة الأخرى .

إن الإيمان بالله وبالمصير الأخروى يعد ركنا من أركان العقيدة السياسية وأساسا من الأسس التى تتحقق بمقتضاها العدالة على الأرض ؛ إذ " إن الأفعال الحميدة للإنسان العادل أكثر نفعا من نور ذلك الذى يرتكب الشر " [٤٣] ، وعلى الإنسان أن " يعمل من أجل الإله وسوف يعمل بالمثل من أجله . . فالإله يرضى عمن يعمل

من أجله . لقد أنعم بالكثير على البشر فهم قطيعة وقد شكل السماء والأرض حسب رغبتهم . . لقد خلق نسمة الحياة من أجل أنوفهم . . إنهم صوره المنبثقة من جسده . . إنه يتألق فى السماء حسب رغبتهم ومن أجلهم خلق النبات والماشية والطيور والأسماك غذاء لهم . . وخلق النور حسب رغبتهم ويبحر ليشاهدهم . . لقد خلق لهم زعماء منذ البويضة وجعل منهم قادة ليكونوا سندا لظهر الرجل الضعيف"[٤٤] . وعلى هذا النحو يمضى خيتى فى خطابه السياسى ناصحا ابنه بأن يعمل من أجل تحقيق العدالة على الأرض بين شعبه ليكسب محبتهم ورضا الإله الخالق فى نفس الوقت .

لقد امتزج فى خطابه الدنيوى مع الأخروى ، والسياسى مع الدينى ، والنسبى بالمطلق . وإذا كان ذلك قد بدا من خلال نصائحه الآمرة لابنه ، فإنه يتضح بنفس القدر فى نصائحه الناهية له عن أفعال معينة ؛ فإذا كان قد نصحه بأهمية تشييد العمائر والحفاظ على المبانى، فإنه يقول له فى ذات الوقت " لا تلحق الضرر بآثار الآخرين. . ولا تشيد مقبرتك مستعملا مواد سبق استخدامها " [٤٥] ، وإن كان قد قال له " احم حدودك واربط بين قلاعك فالقوات مفيدة

لسيدها " [٤٦] ، فهو ينصحه بأن " لا تكن علاقاته سيئة مع الجنوب... حتى يأتى إليه حاملو الجزية محملين بالعطايا . . وأن يكون رقيقا مع من لا يملك شعيرا ليعطيه إياه " [٤٧] .

إن القوة ضرورية لتحقيق العدالـــة ، وكلاهمـــا ضروريـــان لتحقيق الاستقرار والسعادة ، وعلى الملك – فيما يقول خيتـــى " أن يكون رب السعادة " ، وإذا كان الملك عادلا فإنه " يستطيع أن ينـــام بفضل قوته " [٤٨] . فالقوة هى صمام الأمن لسعادة الملـك والرعيـة واستقرار أحوالهما السياسية والاقتصاديه فى آن واحد .

والقوة عند خينى ينبغى أن ترتبط بحب الملك لشعبه ، فـــهى ليست القوة الغاشمة ، بل هى القوة التى ترتبط بالحب ، القوة التـــى يتحقق بمقتضاها الكمال والجمال بالقضاء على صنوف المعاناة التـى يعانيها البشر . وقد عبر خيتى عن كل ذلك حينما قال لابنه فى ختـام نصائحه : " امنح حبك لشعب البلاد أجمعين . فالناس يتذكرون الكائن الجميل الطيب عندما ينقضى زمنه ، ذلك أن المقربين مـــن قصـــر خيتى " الصادق – القول " سيقولون عنك وهم يفكرون فيما يحـــدث اليوم : " ذلك الذى قضى على فترة المعاناة " . . . انظـــر لقـد

أخبرتك بما يمكن أن يكون مفيدا ، وبما هو لدى . اعمل الآن وفقا لما ثبت صحته أمامك " [٤٩] .

إن السياسى الناجح هو ما يقدم لشعبه كل ما يفيده ، ويرفع عنه المعاناة ، وهو ما يحاول إسعاد مواطنيه وكسب احترامهم وودهم. وذلك هو ما حاوله الملك خيتى وعبر عنه فى حديثه السابق، وهذا ما نصح به ابنه الذى كان يجهزه لتولى الحكم من بعده .

ولما كان الملك رغم أصله الإلهى ورغم خبرته الطويلة بالأحداث بشرا يمكن أن يصيب وأن يخطئ فقد اعترف الملك خيتى فى نصائحه لابنه ببعض أخطائه السياسية والعسكرية . وطالبه بأن يستفيد من هذه الأخطاء وأن لا يكررها [٥٠] . وكم كان حكيما حينما قال له فى آخر كلماته " لقد أخبرتك بما يمكن أن يكون مفيدا . . واعمل وفقا لما ثبت صحته أمامك " . فهو لا يريد أن يكون ابنه مجرد نسخة مكررة له ، بل يريده أن يستفيد من خبرات أسلافه وأن يعمل وفقا لما تمليه عليه مصلحة بلاده وخير شعبه ووفق ما ستأتى به الأيام من مستجدات وأحداث .

(ب) تعاليم الملك أمنمحات الأول إلى ابنه سنوسرت :

وإذا كانت تعاليم الملك خيتى تعد دلالة على الخطاب السياسى فى عصر الازدهار والاستقرار النسبى للبلاد وللحاكم ، فإن تعاليم الملك أمنمحات دلالة على الخطاب فى عصر القلق والاضطراب داخل دهاليز الحكم . لقد كان الخطاب الأول يعمل لصلاح الحاضر ومتفائل بشأن المستقبل ، بينما الثانى يحمل نغمة التشاؤم والحذر .

وبالطبع فإن هذه النغمة المتشائمة الحذرة ترجع إلى الظروف السياسية التى كتب فيها ؛ فالملك أمنمحات هو مؤسس الأسرة الثانية عشرة [٥١] ، وقد قيل الكثير عن كيفية تأسيسه لهذه الأسرة الجديدة فى حكم مصر القديمة ، فقد اعتبره بعض المؤرخين المحدثين مغتصبا للعرش من الأسرة السابقة له . . وأضافوا أنه قد يكون هو نفسه الوزير أمنمحات الذى خرج فى عهد مونتو حوتب (نب تاوى رع) بعشرة آلاف جندى وأنه قد استغلهم فى الإطاحة بملكه واستولى على عرشه [٥٢] . وإن كان البعض ومنهم د. عبد العزيز صالح ينتقدون هذه الرواية ويرون أنه كان من أقرباء الأسرة الحادية عشرة السابقة له أو كان من أصهارها وأنه لم يغتصب العرش من ورثة هذه الأسرة، بل اعتلى

العرش بعد أن عجز أولئك الورثة عن الاحتفاظ به، وبعد أن مرت البلاد بفترة عز عليها فيها الاستقرار والحكم الصالح [٥٣] .

على أى حال ، فسواء صحت الرواية الأولى أو الرواية الثانية فإنهما تكشفان عن أنه لم يتول الحكم عن رضا أو طلب من ورثة العرش ، وهذا يفسر لنا تلك المؤامرات التى دبرت فى قصره لاغتياله والقضاء على حكمه ، كما يفسر لنا فى ذات الوقت سر النبرة المتشائمة التى كتب بها وصيته لابنه . فلقد تعرض الملك أمنمحات فى العام العشرين من حكمه حسب إحدى الروايات ، أو فى العام الثلاثين حسب رواية أخرى لمؤامرة قتله . وحسب الرواية الأولى فإنه قد نجا من هذه المحاولة ولذلك تعمد بعدها أن يشرك ابنه سنوسرت فى الحكم معه فى العشر سنوات الأخيرة حتى يعتاد على تصريف أمور الدولة تحت إشرافه وحتى يأمن الخلاف والطمع فى عرشه بعد وفاته . أما الرواية الثانية فيعتقد أصحابها أن المؤامرة قد أدت بالفعل إلى مقتله فى العام الثلاثين من حكمه وأن ابنه سنوسرت أوصى إلى أحد أدباء عصره بأن يقص هذه الرواية عن محاولة القتل

على لسان أبيه كما لو كانت قد صدرت عنه قبل أن يسلم روحه أو كما كانت قد صدرت عنه وحيا من السماء بعد أن ارتفع إليها [٥٤].

وتشير بعض المصادر إلى أنه ربما تعرض لمؤامرتين لاغتياله ، وأن المؤامرة الثانية قد تمت ضده عندما كان ابنه الأمير سنوسرت يقاتل فى ليبيا ، وأن قصة " مغامرات سنوحى " تشير إلى ذلك [٥٥] .

والحقيقة التاريخية التى تجمع عليها المصادر أن الملك أمنمحات صاحب النعاليم التى نحن بصدد النظر فيها كان واحدا من أعظم الملوك الذين جلسوا على عرش مصر [٥٦] ؛ فقد طال حكمه حوالى ثلاثين عاما كانت حافلة بالإصلاح والكفاح من بدايتها إلى نهايتها . وهو يتحدث بنفسه فى الجزء الثانى من النص [٥٧] الذى بين أيدينا عن إنجازاته المتعددة التى قام بها لإعادة النظام والاستقرار والطمأنينة إلى البلاد وتأمين حدودها ويذكر ما أقامه فيها من معابد وما شيده من حصون وما أخمده من فتن فى الشمال والجنوب .

وأهم ما يلفت الانتباه فيما يرويه الملك من إنجازاته أمـــران ؛ الأول هو حرصه على رفاهية شعبه وتوفير الحـــد الأقصـــى مـــن الخيرات لهم ، وهو يفخر بذلك قائلا : " لم يكن هناك جوعى طـــوال سنوات حكمى ، ولم يعرف الناس العطش بفضلى ، وبسبب ما فعلتـــه كان الناس يجلسون ويحكون عنه ، وكل ما أمرت به كان فى مكانـــه السليم " [٥٨] . أما الأمر الثانى فكان حرصه الشديد على الحفاظ على تراب وطنه وتوسيع رقعة ملكه . وهو يفخر بذلك أيضا حينما يقـــول " لقد مشيت حتى إلفنتين ووصلت حتى مستنقعات الدلتا ووقفت عنـــد حدود البلاد وشاهدت ما كان بها . ودفعت حدود السلطة إلى الخلـــف بفضل ساعدى وبفضل هيئتى . .لقد روضـــت الأســـود وأبعـــدت التماسيح وأخضعت أهل بلاد " واوات [١] " واصطحبت " المجاى"[٢]، وعملت على أن يمشى الآسيويون كالكلاب " [٥٩] .

---

(١) هى منطقة نوبية تمتد من الجندل الأول على النيل وحتى الجندل الثانى

(٢) المجاى إشارة إلى الفرق النوبية المساندة التى كانت تخدم فى الشرطة والجيش .

إن الخطاب السياسى الملكى المصرى القديم إذن يقوم على دعامتين : تحقيق الاستقرار الداخلى بتوفير الرفاهية والقوت اليومى للشعب بالداخل وتحقيق العدالة والنظام من جانب ، والحفاظ على قوة البلاد فى مواجهة الأعداء الخارجيين من جانب آخر .

ومع أن الملك " أمنمحات " قد عبر فى خطابه السياسى عن ذلك أبلغ تعبير ، كما جاءت أفعاله مبرهنة على وطنيته وصدق نواياه تجاه شعبه ، إلا أنه قد واجه من المصاعب ما لم يواجهه أحد من ملوك مصر السابقين عليه ؛ فقد واجه محاولة أو محاولتين للاغتيال ومع ذلك لم يفقد إيمانه بضرورة تحقيق العدالة بين أفراد الشعب وتوفير الأمان الداخلى والخارجى لهم وإن كانت هذه المحاولات لاغتياله قد أضفت على حديثه كما قلنا فيما سبق نبرة متشائمة حذرة، وبداية لابنه تكشف عن الأمرين فى آن واحد بصورة واضحة إذ يقول له " أنت يا من ظهرت بجلال كإله ، أصغ لما سأقوله لك حتى تصبح ملك البلاد ، وتدير شئون الضفتين وتحقق الخير الوفير . احذر مرءوسيك حتى لا يقع حادث خطير لم يكن أحد قد تنبه له ، لا تقترب منهم ولا تبق بمفردك ، لا تضع ثقتك فى أخ ، لا تعرف

أصدقاء ولا تخلق صداقات حميمة فلا فائدة ترجى من ذلك. وإذا خلدت إلى النوم فليكن قلبك ذاته هو الذى يتولى حراستك ، فالإنسان لا يجد الأصدقاء فى وقت الشدة " [٦٠] .

إن السياسى الناجح فى نظر أمنمحات ينبغى أن يوازن بين الحفاظ على حياته الشخصية بالحذر المطلوب فى فترات القلق وتوقع المؤامرات ضده ، وبين مهامه السياسية التى لا ينبغى أن تتأثر بما يحدث له ، فمصلحة البلاد فى الإدارة القوية الحاسمة وتحقيق الخير الوفير للشعب ، والمصلحة الذاتية للملك فى الحفاظ على حياته وتربية ولى العهد ومواصلة تنشئته تنشئة سليمة . هاتان المصلحتان، العامة والخاصة لا تتعارضان بل تتكاملان .

ولقد حقق الملك أمنمحات هذا التوازن فى فترة حكمه ، فقد كان حقا – على حد تعبير برستيد – من كبار الإداريين فى العالم القديم . واستطاع بما وهبه الله من فطنة عظيمة أن يعيد بلا نزاع ذلك النظام القديم (الماعت) بقدر ما سمحت له الأحوال [٦١] ؛ حيث حتمت عليه الظروف أن يتخذ موظفيه وعماله من أولئك الرجال الذين تربوا وترعرعوا فى عهد عصر الانحطاط الذى جاء عقب

عصر الأهرام فكانوا ممن تشربوا الارتياح إلى الفوضى والفساد الذى هوى بالشعب المصرى قبل أمنمحات إلى الحضيض .

وقد عبر أمنمحات فى تعاليمه عن إدراكه لصعوبة مهمته فى إعادة العدالة والنظام إلى ربوع البلاد وعن إدراكه أنه من الصعوبة بمكان فى ظل ما يجتاح البلاد من اضطراب وتقاتل تحقيق السعادة الكاملة ! " فالمعركة لم يعد يدرك خطورتها أحد لأن الناس يتقاتلون فى الساحة بعد أن نسوا الأمس . فلا وجود للسعادة الكاملة بالنسبة لمن يجهل ما كان ينبغى أن يعرفه " (٦٢) .

وإذا ما أنعمنا النظر فى عبارته الأخيرة لتبين لنا أنه كان من ممن أدركوا فى ذلك الزمن القديم ارتباط السعادة بالمعرفة ، فتحقيق السعادة الكاملة مستحيل بدون معرفة ماهية السعادة وماهية العدالة وضرورة وجود النظام الاجتماعى والسياسى المستقر . إن غياب المعرفة الحقة لدى الأفراد يعنى غياب قدرتهم على العيش فى سعادة لأنهم ببساطة قد افتقدوا معرفة المعنى الحقيقى للسعادة وظنوا ظنا خطأ أن السعادة فى القتال من أجل المصلحة الذاتية أو فى الدخول

فى المؤامرات التى تهدف إلى ضرب الاستقرار فى البلاد التى يعيشون فيها !

لقد عبر أمنمحات فى عبارته البليغة عن كل ذلك حينما قال **"لا وجود للسعادة الكاملة بالنسبة لمن يجهل ما كان ينبغى أن يعرفه"**. فالمعرفة هى طريق السعادة والجهل هو طريق الشقاء والرذيلة . وهذا هو نفس ما سيقوله الفيلسوف اليونانى الشهير سقراط بعد ذلك بقرون عديدة حينما أعلن التوحيد بين الفضيلة والمعرفة قائلا " الفضيلة علم والرذيلة جهل " ، وحينما وحد كذلك بين حياة الفضيلة وتحقيق السعادة " (٦٣) .

إن الخطاب السياسى للملك أمنمحات قد بلغ درجة عالية من النضج السياسى رغم ما كان يحيط به من ظروف اجتماعية وسياسية مضطربة ؛ حيث نجح فى إدراك هذا الجوهر الثمين للفكر وللنظام السياسى المصرى ، ألا وهو " الماعت " . ونجح إلى حد كبير فى أحياء " الماعت " كحقيقة واقعة أعاد بها الشعب المصرى إلى سابق عهده فى ظل الدولة القديمة فكان بذلك عند حسن ظن تلك النبوءة

التى ترددت قبل ظهوره والقائلة بأن " العدالة ستعود إلـــى مكانـــها والظلم ينفى من الأرض " (٦٤) .

ونضج الخطاب فى نظرنا يتمثل أكثر ما يتمثل فى أنـــه أدرك الارتباط الصرورى بين هذا التالوث : العدالة – المعرفة – السعادة . وإن كان قد حدث أن طبق المصريون القدماء مفهوما محددا للعدالـــة والنظام فى حياتهم السياسية والاجتماعية واستقرت عليه الدولة طيلـة الألف عام ، فإن هذا النظام قد انهار وعاشت البـــلاد عصـــرا مـــن التدهور والانحطاط .

وقد ترتب على ذلك ظهور وجه الضـــرورة فـــى المعرفـــة النظرية لأهمية العدالة والنظام حيث نسى الناس النظام القديـــم بمـــا فرضه عليهم الواقع المضطرب الذى عاشوه من فوضـــى وظلـــم . ولذلك جاء قول الملك أمنمحات بليغا حينما أعلن أنه لا وجود للسعادة لمن يجهل ما كان ينبغى أن يعرفه ، فمعرفة معنى العدالة والنظـــام وإدراك ضرورتهما بالنسبة لاستقرار النظام السياسى ودورهما فـــى إشاعة الأمان والوئام بين الناس مسألة أساسية وضرورية لكى يدرك

الناس معنى السعادة ويحققونها فى حياتهم سواء على الصعيد الفردى أو على الصعيد الاجتماعى والسياسى .

إن ذلك الارتباط بين الأخلاق والسياسة والسعادة الذى أدركه المصريون منذ فجر التاريخ وأصبح حجر الزاوية فى نظامهم السياسى وفى حياتهم الاجتماعية لم يحيدوا عنه فى فترات الانهيار والتدهور حيث كانوا يطالبون به وبعودته باستمرار حينما يفتقدونه فى حياتهم ، وذلك الارتباط هو ما سنجده سائدا بين أبناء الحضارات جميعا . وهو نفس ما سيتعلمه اليونان نقلا عن الحضارة الأم ، الحضارة المصرية القديمة وهو نفسه ما تناقلته عنها حضارات الشرق القديم الأخرى . فلقد ظل الارتباط بين الأخلاق والسياسة أمرا حيويا وضروريا للنظم السياسية والاجتماعية فى الدول القديمة وفى الخطاب السياسى والأخلاقى للمفكرين القدامى منذ الحضارة المصرية القديمة ، وظل كذلك حتى مطلع العصر الحديث باستثناءات قليلة ونادرة . ويرجع الفضل فى انتشار هذه المقولة بلا شك إلى أن مفكرى الحضارات الشرقية القديمة وخاصة مفكرى وملوك مصر القديمة الذين علموا العالم كيفية الانتقال من الحياة البدائية –

الفوضوية غير المنظمة إلى الحياة الاجتماعية – المدنية – السياسية المنظمة التى تقوم على تحقيق العدالة والنظام أى على " الماعت " .

ج) خطاب التكليف للوزير الأعظم :

جرت العادة فى الأدبيات السياسية الحديثة أن يوجه الملك أو رئيس الدولة خطابا إلى رئيس حكومته حينما يكلفه برئاسه الحكومة. وعادة ما يتضمن هذا الخطاب التكليف الملكى للحكومة محددا مهامها وما ينبغى أن تحققه فى الفترة التى تتولى الحكم فيها . وعادة ما يتضمن هذا الخطاب التوجيهات الملكية أو الرئاسية للحكومة . ويعتبر هذا الخطاب وثيقة رسمية مهمة تراعيها الحكومة ورئيسها وتعمل على تحقيق كل ما جاء فيها بكل دقة وبكل جدية .

ولا شك أن هذه العادة موروثة عن الفكر المصرى القديم . فقد حفظت النقوش والبرديات المصرية القديمة نصوصا تحتوى على مثل هذه التكليفات الملكية من الملك لكبير وزرائه الذى يقوم مقام ما يسمى حاليا برئيس الوزراء أو رئيس الحكومة ، وقد كان يطلق عليه آنذاك الوزير الأعظم .

وقد كشف الآثاريون والمؤرخون عن عدة نسخ من خطـــاب وجهه أحد ملوك مصر القديمة فى عصر الدولة الحديثة أى بعد العهد الإقطاعى ببضعة قرون ، إلى وزيره الأعظم . وقد قيـل إن الملـك عادة ما كان يلقى ذلك الخطاب كلما أسندت مسئولية الحكم إلى وزير أعظم جديد (٦٥) .

ولنلاحظ أن هذا الخطاب قد جاء تاريخيا بعد فـترة سـادتها الفوضى والاضطرابات وكثرت فيها أحلام المتنبئين التى سـنتحدث عنها فيما بعد تحت عنوان " خطاب النبـوءة " فقـد كـان ايبـوور ونفرروهو وغيرهما من المتنبئين بحلمون بظهور مخلص يعيد تحقيق الاستقرار ويعيد إلى النظام السياسـى والاجتمـاعى فـى الدولـة. المصرية قيم العدل بصورتيه السياسية والاجتماعية . ويبدو أن هـذه النبوءات قد حققت ثمارها وظهر فى مصر القديمة مع بداية عصـر الدولة الحديثة ملوك عادلون تشربوا روح النظام السياسى التليـد – العريق الذى نحقق فى الدولة القديمة كما اسـتفادوا مـن النصـائح والحكم التى ترددت وبقيت من عصر الدولة القديمـة علـى لسـان الملوك والحكماء ، واستفادوا كذلك من خطاب النبوءة الذى تنبأ فيـه

حكماء عصر الانحطاط والفوضى بأنه من الضرورى أن يأتى الملك العادل الذى يحقق مرة أخرى العدل والنظام ويعيد الاستقرار والأمان إلى البلاد .

أقول لقد استفاد ملوك مصر القديمة فى عهد الدولة الحديثة من كل ذلك فجاء خطابهم السياسى أكثر نضجا وأكثر إدراكا لأهمية سيادة الأخلاق الملكية وروح العدالة الاجتماعية ليس بين ورثة العرش من الأمراء فقط ، بل بين كل أفراد الكيان الحكومى والتنفيذى فى الدولة .

ومن هنا تأتى أهمية خطاب الكليف الوزارى الذى بين أيدينا من عهد الدولة الحديثة . فهو خطاب يستهدف الملك من ورائه ثلاثة أمور على قدر كبير من الأهمية .

أولها : أن يدرك الورير الأعظم أو رئيس الحكومة أهمية منصبه وخطورته.

وثانيها : تحديد المهام الرئيسية للوزير الأعظم وما ينبغى أن يسود من روح تطبيق العدالة والنظام بين كل أفراد الحكومة والحاشية .

وثالثها : بيان التبعات التى يلقبها التعيين فى منصب الوزير الأعظم على كاهل من يتولاه وهى تبعات ومسئوليات جسيمة إذا نجح المسئول السياسى الأول فى مباشرتها استحق التقدير وحصل على المجد فى حياته وبعد مماته ، وإن فشل فى ذلك استحق التوبيخ والعزل .

ويصور لنا كاتب هذا النص فى مقدمته مراسم تولى الوزير الأعظم منصبه حيث " لجتمع أعضاء المجلس فى قاعة مجلس الفرعون له الحياة والفلاح والعافية ، وقد أمر الواحد (يقصد الملك) بإحضار الوزير الأعظم "س" الذى نصب حديثا إلى قاعة المجلس [٦٦] .

وهو استهلال يشير إلى خطورة الأمر وهيبة الملك الفرعون ؛ إذ يتم التنصيب الرسمى للوزير الأعظم فى حضرة هذا المجلس الذى يتكون بالطبع من الأمراء وكبار الشخصيات فى الحاشية الملكية وكبير الكهنة . وتبدأ المراسم بأن يستدعى الملك الوزير الأعظم بأمر يطلق إلى المسئول عن المراسم ، فيحضر الوزير إلى القاعة التى يتم فيها التنصيب ويبدأ الملك بعد ذلك فى إلقاء خطابه مركزا على النقاط الثلاث التى أشرت إليها فيما سبق .

إنه يبدأ خطابه بأن ينبهه إلى خطورة المنصب الذى يتولاه قائلا فى عبارة موجزة شاملة : " تبصر فى وظيفة الوزير الأعظم ، وكن يقظا لمهامها كلها . انظر إنها الركن الركين لكل البلاد " (٦٧) . إنها إذن أهم الوظائف فى البلاد وهى الركن الركين لكل البلاد ولذلك طالبه باليقظة لكل ما يلقيه المنصب على عاتقه من مهام خطيرة ومسئوليات جسيمة .

وبالطبع فإن هذه المسئوليات الجسيمة تجعل :" الوزارة ليست حلوة المذاق بل إنها مرة . . فالوزير الأعظم هو النحاس الذى يحيط بذهب بيت سيده . . وإنها لا تعنى إظهار احترام أشخاص الأمراء والمستشارين وليس الغرض منها أن يتخذ بها الوزير لنفسه عبيدا من الشعب " (٦٨) .

وهنا يتكشف للوزير من خطاب الملك صعوبة منصبه وتبعاته، فالمسئولية مرة لأن الوزير هو الحارس الأعظم للذهب فى بيت سيده أى أنه المسئول عن أموال الدولة وعن إنفاقها وتوزيعها بعدالة ، كما أنه المسئول عن تحقيق العدالة بين المواطنين . وليس معنى تولى الوزارة أنه أصبح المتصرف فى كل شىء وأى شىء

بدون رقيب أو بلا حساب ، فالواقع عكس ذلك ؛ فإن كان تولى الوزارة مدعاة للوجاهة الاجتماعية واكتساب احترام الأمراء والمستشارين فإنه ليس من حق الوزير أن يستعبد الشعب أو يسخره لخدمته . ففرق كبير بين أن يستخدم الوزير الموظفين والعمال فى تسيير الخدمات العامة للناس فى البلاد ، وبين أن يستخدمهم فى تسيير مصالحه الشخصية .

وقد أدرك الملك فى خطابه للوزير ذلك الخيط الرفيع الذى يربط بين الأمرين ؛ فليس معنى طاعة الموظفين من المستشارين والكتاب للوزير فى تأديتهم لوظائفهم العامة أنهم قد أصبحوا عبيدا له؛ فالاحترام الذى يكنونه له ويعبرون عنه هو نتيجة ضرورية لاشتغالهم تحت قيادته فى خدمة الدولة ، وليس هذا مدعاة لأن يسيء الوزير الفهم فيتصور أنهم قد أصبحوا عبيدا له يأتمرون بأمره فى أى شيء حتى لو كان فيه تحقيقا لمصلحة الوزير الذاتية وفى غير مصلحة الدولة والمجتمع !! وينعكس هذا الإدراك فى تحذير الملك للوزير بأنه وإن كان يحتل مكانة بارزة " فإن الماء والهواء يخبران بكل ما يفعله وأن كل ما يفعله لا يبقى مجهولا أبدا " [٦٩]. وهذا يعنى أن من

تبعات هذا المنصب الخطير والمكانة البارزة التى يحتلها من يشـــغله أنه يصبح معروفا للجميع ، وتصبح أفعاله وسلوكياته تحت المجـــهر المسلط عليه دائما من قبل الشعب . وقد شبه الخطاب الملكى انتشـار أفعال الوزير بين الناس بالماء والهواء ، فالماء والهواء يخبران بكل مـا يفعله . فعليه إذن أن يراعى الصدق والعدالة فى كل ما يفعل " فنجـــاح الرجل هو أن يعمل حسبما يقال له وألا ينوانى قط فى إقامة العدل " [٧٠] و " الناس ينتظرون العدل فى كل تصرفات الوزير " [٧١] .

ولعلنا قد أدركنا الآن من الخطاب الملكى مدى أهميـــة هـــذا المنصب ودوره الخطير فى الدولة إذ إن مهمة صاحبه تتلخص فـــى إقامة الركن الركين فى الدولة ألا وهو إقامـــة العـــدل بيـــن النـــاس والتصرف فى حياته الشخصية بجدية والتزام .

ولعلنا أدركنا أيضا مدى المسئوليات والصعوبات التى تواجـــه من يتولى هذا المنصب ! وبالطبع فإن هذه المسئوليات والصعوبـــات إنما تترتب على المهام التى يتحملها صاحب هذا المنصب الرفيـــع . فما هى التكليفات التى يلقيها الملك على عاتق الوزير ؟!

إن الجزء الأخير من النص الذى بين أيدينا يوضح هذه التكليفات التى تدور كلها تقريبا حول ضرورة تحقيق العدل والوقوف ضد الظلم والظالمين .

وهاهو الملك يستهل هذه التكليفات بقوله " لا تنس أن تحكم بالعدل لأن التحيز يعد طغيانا على الإله . وهذا هو التعليم الذى أعلمك إياه فاعمل وفقا له " (٧٢) .

وإذا كان هذا يشكل جوهر ما يطلبه الملك فى خطاب تكليفه للوزير الأعظم، فإن السؤال هو : ما هى مفردات تحقيق العدالة التى يراد الحكم بمقتضاها ؟!

أولا : أن يعامل الوزير جميع المواطنين على قدم المساواة فلا يفرق بين من لا يعرفه ومن يعرفه أيا كان شأنه فى الدولة ؛ " عامل من تعرفه معاملة من لا تعرفه ، والمقرب من الملك كالبعيد عنه ، واعلم أن الأمير الذى يعمل بذلك سيستمر هنا فى هذا المكان " (٧٣) .

ولبلاحظ القارئ مدى تسديد الملك على ضرورة معاملة الجميع معامله واحدة ؛ فقد جعل الملك هذه المساواة المطلقه في المعاملة شرطا للاستمرار في وظيفه الوزير الأعظم .

ثانيا : عدم التسرع في الغضب على أي فرد من المواطنين ما لم يستحق الأمر الغضب من أجله ؛ إذ يقول الملك لوزيره " لا تغضبن على رجل لم تتحر الصواب في أمره ، بل اغضب على من يجب الغضب عليه " (٧٤) . وهذه دعوه ملكيه للوزير أن يعامل الناس باللين وألا يأخذهم بظاهر الأمر بل يتحرى الدقة قبل الغضب والثورة على الناس .

ثالثا : أن يقوم بعمله محافظا على ما بينه وبينهم من مسافة تكسبه الهيبة في نفوسهم ؛ " اجعل نفسك مهيبا ودع الناس بهابونك ، والأمير لا يكون أميرا إلا إذا هابه الناس . . واعلم أن الخوف من الأمير يأتي من إقامته العدل " (٧٥) .

والحديث عن الهيبة كصفة من صفات الوزير الأعظم مسألة ضرورية ؛ فالاحترام المتبادل بين القائد ومرءوسيه ضرورة بفرضها

النظام السياسى ، وإذا لم تقم على أساس من الهيبة التى تتولد فى نفوس المرءوسين من الرئيس افتقد الرئيس صفة مهمة من الصفات التى ينبغى أن تتوافر فيه .

والطريف أن الوعى الملكى بالفرق بين الهيبة ، وبين الخوف فى نفوس المرءوسين كان فى فمنه فى هذه العبارة البليغة فقد قال الملك لوزيره " اعلم أن الخوف من الأمير يأتى من إقامته ؛ العدل "، فهو يتحدث هنا عن الخوف والهيبة التى تتولد فى نفوس المرءوسين تتجه أن الوزير بطبق العدل على أى إنسان أيا كان موقعه وأيا كانت الطبقة التى ينتمى إليها . ومن هنا تأتى الهيبة من إقامة العدل ، وليس مما يملكه الوزير من وسائل للبطش بالناس والتنكيل بهم !! .

ولا أدل على الوعى الملكى بضرورة تحقيق الهيبة فى نفوس المحكومين لدرجة معينة هى الدرجة الوسط ما بين ممارسته العمل السياسى بعفوضوية وتسيب أو دون وجود ذلك الاحترام المتبادل ، وبين فرض الخوف على نفوس الآخرين بممارسه الأعمال المرعبة والمفزعة التى تشير حتما إلى وجود نقص ما فى شخصية المسئول السياسى وخاصة إذا كان ممن يتولون مثل هذا المنصب الرفيع .

أقول لا أدل على الوعى الملكى بهذه الوسطية ما بين النسب وبث الرعب فى النفوس من قوله لوزيره فى عبارة صريحة واضحة : " اعلم أن الإنسان إذا جعل الناس يخافونه أكثر مما ينبغى دل ذلك على ناحية نقص فيه فى نظر القوم ، فلن يعولوا عنه إنه رجل بمعنى الكلمة واعلم أن رهبة الأمير نبعت الرعب فى نفس الكادب عندما بعامله الأمبر بما بفزعه منه " (٧٦) .

ولا أدرى لماذا قفز مكيافيللى وكتابه " الأمير " إلى ذهنى وأنا أقرأ هذه العبارات للملك المصرى الحصيف !! وهل ثمة صلة بين كلمات الملك لوزيره ، وبين كلمات مكيافيللى لأميره ؟! ربما كانت الصلة الوحيدة بينهما أن الاثنين قد شغلا كثيرا بقضايا السياسة والحكم وكان هاجسهما المشترك هو كيف يكتسب الحاكم احترام شعبه بما تفرضه شخصيته وأعماله من هيبة فى نفوسهم ودون أن يبنى هيبته تلك على بث الرعب والخوف فى النفوس !

ولنقارن معى تلك العبارات السابقة التى أطلقها الملك المصرى لوزيره ، وبين قول مكيافيللى فى " الأمبر " : " لا يمكننا أن نطلق صفة الفضيلة على من يقتل مواطنيه ويخون أصدقاءه وبنكر لعهوده ويتخلى

عن الرحمة والدين . وقد يستطيع المرء بواسطة هذه الوسائل أن يصل إلى السلطان ولكنه لن يصل عن طريقها إلى المجد " (٧٧) .

وقوله أيضا : " إن من الضرورى لكل أمير أن يكسب صداقة شعبه وإلا فإنه لا يجد ملجأ له فى أوقات الشدة والضائقة " (٧٨) .

إن المقارنة ستكون بلا شك لصالح وصايا الملك المصرى فى خطابه إلى وزيره ؛ فهو يحدثه عن ضرورة تمتعه بشخصية مهيبة نتيجة لإقامته العدل وإنصاف المظلوم أى أن هيبته لا يصح أن تكون ببث الرعب فى النفوس لأن ذلك يشير إلى وجود نقص فى شخصيته هو ، والناس لن يقولوا عنه رغم خوفهم منه : إنه رجل بمعنى الكلمة، بل سيتحدثون عن النقص فى شخصيته !

أما وصايا مكيافيللى لأميره ، فهى تشير إلى ضرورة أن يتحلى الأمير بالفضيلة فلا يقتل مواطنيه أو يخون أصدقاءه ، أو يتنكر لعهوده أو يتخلى عن الرحمة والدين ، لكن هذا التحلى بالفضيلة ليس عنده هدفا أو غاية فى حد ذاتها ، بل هو وسيلة لأن يكسب صداقة شعبه وأن يجد من يلجأ إليه فى أوقات الشدة ، وأن

يصل من خلال ذلك إلى المجد وليس إلى مجرد الوصول إلى الحكم والسلطان !

إن الخطاب السياسى المصرى متمثلا فى وصايا الملك إلى وزيره يقرن الفضيلة بالسياسة بصرف النظر عن النتائج ، بينما المهم فى خطاب مكيافيلى هو النظر إلى النتائج المترتبة على التحلى بالفضيلة أو النتائج المترتبة على التخلى عنها وقت اللزوم !

إن تحقيق النجاح فى أداء المهام السياسية هو الهدف من خطاب الملك المصرى ، وكذلك الحال فى خطاب مكيافيللى ولكن الوسيلة المؤدية إلى تحقيق هذا النجاح هى ما يركز عليه خطاب الملك المصرى ؛ فوسيلة ذلك عنده هو تحقيق العدل الذى من شأنه فرض هيبة الوزير فى النفوس ؛ " اعلم أنك ستصل للغرض من منصبك إذا جعلت العدل رائدك فى عملك . إن الناس ينتظرون العدل فى كل تصرفات الوزير " (٧٩) . بينما لا يعنى مكيافيللى كثيرا بأن تكون هذه الوسيلة أخلاقية بالدرجة الأولى ، فالمعروف أنه فيلسوف "الغاية تبرر الوسيلة " ، وليس المهم لديه هو تحقيق الأمير للهيبة من خلال العدل وفرض النظام وإنما المهم لديه هو فرض الوحدة

والاستفرار أيا كانت الوسيلة المستخدمة فى ذلك ، وإن كان يفضل بالطبع أن تكون هذه الوسيلة غير متناقضة مع التحلى بالفضيلة والتدين [٨٠] .

رابعا : العمل حسب الأوامر التى نلقى عليه ؛ " اعلم أن نجاح الرجل هو أن يعمل حسبما يقال له . . انظر دع هذا الرجل الذى يؤدى وظيفته يعمل حسبما يؤمر به " [٨١] . وبالطبع فإن الوزير الأعظم هو المسئول الأول فى السلطة التنفيذية فى الدولة وعليه أن يتلقى الأوامر من الملك ، ويقوم هو بدوره بأمر من هم دونه من المسئولين . والجميع ينفذون الأوامر الملكية فى إقامة العدل بين المواطنين ، فالمعروف فى مصر القديمة منذ عهد الدولة القديمة أن الوزير هو الشخص الذى يذكر فى أمثالهم بأنه " الذى سيقيم العدل بين الناس كلهم " . وأنه الرجل الذى يتوقف نجاحه على مقدرته فى تنفيذ التعليمات واتباعها بكل دقة [٨٢] .

خامسا : لما كان جوهر الأوامر الملكية هو تحقيق " العدل " فإنه ينصح وزيره بأن لا يتوانى قط فى إقامة العدل باعتباره القانون الذى يعرفه ، وجوهر هذا القانون كما يشير الخطاب الملكى هو المساواة بين الجميع أمام القانون ؛ " اعلم أنه جدير بالملك ألا يميل إلى المستكبر أكثر من المستضعف " (٨٣) . فالملك يميل إلى الضعيف الذى لا نصبر له أكثر من ميله إلى المستكبر . وهو يريد أن يكون وزيره مثله ينصف الضعيف وينصره . وما أروع أن يكون الحاكم نصيرا للضعفاء. وقد حق لبرستيد أن يشبه هذه الكلمات الأخيرة للملك المصرى بدستور إعلان الحقوق للفقراء Magna Carta (٨٤) ، إذ يبدو أن الملك كان يعى تماما أن هذا الميل نحو إنصاف الضعفاء والمستضعفين هو المعيار الحقيقى لعدالة الحكم ، فهو قد ختم خطابه للوزير قائلا بعد ذلك مباشرة إن هذا هو " القانون الملقى على عاتقك تنفيذه " (٨٥) .

إلى هنا انتهى خطاب التكليف الذى ألقاه الملك على الوزير الأعظم ، لكن هذا الخطاب ذاته لم ينته فعله فى مصر القديمة ، إذ ظل يفعل فعله باستمرار ، ليس فقط بسبب أنه كان يتكرر ويتجدد مع كل وزير أعظم يتولى مهام منصبه ، ولكن لأنه انتقل عبر الوزير الأعظم إلى حكام الأقاليم وإلى كل مستويات السلطة التنفيذية فى البلاد .

وقد كشفت بعض البرديات والوثائق المكتشفة عن ازدياد المعرفة والوعى بهذه التعاليم التى ألقاها الملك على وزيره الأعظم ، وانتقالها من مستوى كبير الوزراء إلى المستويات الأدنى بين كل المسئولين فى الدولة وأصبح تنفيذ ما جاء فيها بكل دقه من دواعى فخر هؤلاء المسئولين ، ومن دواعى اعتزازهم بأنهم أدوا ما عليهم من مسئولية فى تحقيق العدالة بين المواطنين .

والوثيقة الأولى التى تؤكد سريان هذا الوعى السياسى بأهمية تنفيذ الأوامر الملكية والوزارية الخاصة بتحقيق العدالة والنظام بين المواطنين ، وثيقة كتبها رجل يدعى " أمينى " الذى كان فيما يبدو حاكما على إقليم الوعل فى مصر الوسطى . ذلك الأمير الذى لم يجد

ما يفخر به أكثر من أنه توخى تحقيق العدالة المطلقة فى حكم إقليمه، وأنه تنزه عما يأتيه أصحاب السلطة إذا ما توافرت لهم السلطة [٨٦] .

لقد كتب على باب قبره الذى يوجد فى منطقة مقابر المقاطعات والموظفين فى منطقة " بنى حسن " ، كنب يقول : " لم أسئ إلى ابنة مواطن قط ، ولم أزجر أرملة ، ولم أقس على مزارع ، ولم أبعد راعيا ، ولم أحجر على عمال ريس أنفار مقابل الضرائب المستحقة عليه ، ولم يكن بين فومى بائس أو جوعان . . وعندما تعاقبت سنوات القحط أشرفت على اسنغلال إقليم الوعل من جنوبه إلى شماله، وكفلت الحياة لأهله ووفرت لهم الأقوات ، ففل بينهم المحتاج وأهديت الأرملة كما أهديت ذات البعل ، ولم أميز عظيما على ففير فيما أعطينه ، وعندما عادت الفيضاناب العالبة وازدادت المحاصيل وتوفر كل شيء نجاورت عن منأحرات ضرائب المزارع " [٨٧] .

إنها إذن وثيقة تؤكد التزام حكام المفاطعات بما جاء فى خطاب التكليف الوزارى بدقة متناهية ، فهى تتسق تماما مع ما جاء فى ذلك الخطاب . وصدق برستبد حينما علق على هذه الوثيقة قائلا " بخيل إلينا أننا نسمع فيها صدى الأوامر التى صدرت إلى الوزير

الأعظم عند تنصيبه [٨٨] " . وهو بعزو ذلك إلى أنه ربما كان هـــذا الأمير ممن حضروا فى البلاط الملكى وسمعوا الملك وهو يلقى تلـك الأوامر على رئيس وزرائه عند تنصيبه [٨٩] . وفى اعتقادنا أنه ليس من الضرورى أن نفترض حضور مثل هذا الأمير أو غـيره حفـل التنصيب حتى يمكنه تنفيذ ما جاء بالوثيقة الملكية ويلتزم بها ، إذ من المفترض أن رئيس الوزراء سينـقل بدوره ما تلقاه مـــن تعليمـات وأوامر ملكية إلى من هم دونه كما قلنا من قبل ، ومـــن هـــم دونـــه كحكام المقاطعات الذين كان " أمينى " واحدا منهم سيتقلونها بدورهـم إلى الأقل منهم فى مستويات السلطة .

وليس أدل على صحة استنتاجنا من قراءة أمثلة أخرى من هذه السجلات التى كان يتفاخر بها المسئولون السياسيون فـــى مختلـف المقاطعات وفى أرمنة متواليه . إذ تؤكد هـــذه الســجلات أن تلـك الالتزام بتحقيق العدل على هذا النحو المشار إليه فى الوثيقة الملكيـة كان قاسما مشتركا بينها ففيها جميعا نجد صدى الخطـــاب الملكـــى بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض .

ففى وثيقة منقوشة فوق محاجر المرمر فى " حتنوب " نجد أن أمير المنطقة كان رجلا " أنقذ الأرملة ، وواسى المتألم ، ودفن المسن، وأطعم الطفل ، وعال كل مدينته فى زمن الجدب ، وهو الذى أطعمها فى وقت الفحط ، وهو الذى زودها بسخاء بلا تمييز ، فكان عظماؤها فى ذلك مثل أصاغرها " (٩٠) .

إن هذه الوثائق تكشف بما لا يدع مجالا للشك عن أن العدالة الاجتماعية كانت هدفا أسمى يسعى الجميع إلى تحقيقه . وحينما ينجحون فى ذلك يكون هذا مدعاة للفخر والاعتزار .

إن تحقيق العدالة فى المجتمع المصرى القديم لم يكن مجرد فكرة تراود الحاكم ، بل كانت واقعا يسعى الملك من خلال خطاب تكليفه للوزير إلى ترسيخه والحفاظ عليه . والوزير الأعظم حينما يتلقى خطاب التكليف لا يكتفى بتردديه وحفظه ، بل كان يحوله إلى أوامر للمسئولين الأدنى منه ، فتكون النتيجة هى التزام الجميع بالتنفيذ والاجتهاد فى تطبيق العدالة والقانون نصا وروحا .

وإذا كان البعض ربما يشكك قائلا : أن هذه الوثائق المكتوبة على قبور بعض حكام المقاطعات فيها من المبالغة الكثير حتى يجعلوا من فترة حكمهم فترة مثالية ، فإنه حتى ولو سلمنا بوجود مثل هذه المبالغات فى لغة التفاخر التى استخدمها كتاب هذه الوثائق ، فإن من الضرورى أن تتجه أذهاننا إلى المغزى الذى نستخلصه من هذه الوثائق ؛ والمغزى هو على حد تعبير برستيد أن هؤلاء قد رغبوا حقا فى إحداث مثل هذا الذى نقرأه فى وثائقهم فى حياتهم (٩١) .

وما يعنينا حقا حينما نقرأ كل تلك الوثائق الخاصة بما أسميناه خطاب السلطة هو السؤال عن " الثابت " بين كل ما هو متغير أو " مختلف " فى هذه الوثائق ؟!

إن الثابت هو بلا شك التركيز على " الماعت " العدالة والنظام ، فخطاب السلطة بمختلف صوره ومستوياته هو دعوة إلى تحقيق العدالة والنظام بين المواطنين والالتزام الصارم بالقانون الذى ينبغى أن يتساوى أمامه الغنى والفقير ، الأمير والوضيع ، القوى والضعيف .

وما أعظم الخطاب السياسى الداعى إلى هذا النموذج البديع من العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون خاصة إذا تحول من مجرد خطاب مكتوب أو شفهى إلى واقع حى يعيشه الناس . فهل تحول الخطاب السياسى للسلطة فى مصر القديمة إلى واقع عاشه الناس حقا أم كان مجرد حلم للدوله المنالبة التى لم تتحقق يوما على أرض الواقع ؟

إن الإجابة على مثل هذا السؤال بالنسبة لمصر القديمة لا يمكن أن تكون بنعم أو بلا لأن الواقع السياسى شهد تطورات عديدة ، فقد تحققت العدالة بهذا المعنى فى عصور الاستقرار وفى فترات الاتحاد ، واضطرب مفهومها ولم تجد أرضا خصبة تغرس فيها فى عصور الفوضى والاضمحلال . وبالطبع فإن ما يكشف لنا عن هذا التذبذب هو قراءة خطاب الشعب ، وأعنى به النصوص التى كتبها أو نقوه بها الأفراد العاديون من الشعب المصرى ، ففى هذه النصوص ما يشير إلى المثل الأعلى الذى حلموا بتحقيقه للعدالة ، وما يشير أيضا إلى مدى تحقق هذا المثل الأعلى للعدالة على أرض الواقع الذى عايشوه . فلننتقل إذن إلى قراءة خطاب الشعب .

والحقيقة أن ما سنركز عليه فى قراءتنا لخطاب الشعب هـــو خطاب الشكوى والتمرد إذ من المفهوم ضمنا أن خطـــاب الشـــعب وخطاب السلطة يتطابقان فى حال الاستقرار والرخاء . والمعـــروف أن الشعب المصرى القديم كان يتوحد مع حاكمه الفرعون – الإلـــه وأنه لم يكن له فى هذه العصور المستقرة إلا تلبية كل مطالب الملـك والإذعان المطلق له حيث كانت " الماعت " تعم الجميـــع ، ونعمـــة الرخاء والاستقرار تظللهم بظلها الظليل فلا حاجة إلى الكـــلام مـــع السلطة طالما أن السلطة – دون أن يوجه لها الكلام – تسهر علـــى رعاية الشعب وتوفر كل حاجاته المادية والمعنوية . ولعل هذا يفسـر لنا لماذا غاب خطاب الشعب أو كاد يغيب فى عصـــور الاســتقرار والازدهار .

obeikandl.com